العرب
الثلاثاء 2019/11/19
السنة 42 العدد 11533

قانون ازدراء الأديان يطمس محاولات النقد والتنوير

مقاضاة خالد منتصر بسبب انتقاده لآراء الشعراوي «السلفية»

بداية التطرف فكرة وشعار

خفت مجددا، في مصر، الحديث عن تجديد الخطاب الديني، مع التراجع النسبي في الأعمال الإرهابية. وكان هذا الأمر متوقعا وفق عدد من الخبراء والمفكرين، الذين وصفوا مثل ذلك الخطاب بـ"المناسباتي" و"المهدئ" الذي يعلو صوته عندما يشتد القصف الإرهابي ثم يخفت مع تراجعه رغم الحاجة الملحة إليه من جهة محاربة الإرهاب المتمثل في تنظيمات مثل داعش والقاعدة ومن جهة حماية المفكرين والمجتمعات وإرساء ثقافة تنوير هي الاستثمار الحقيقي في مستقبل الأمم، فالتطرف ليس فقط في داعش بل هو أيضا أفكار سلفية متشددة تحارب الفكر والبحث، وتساعدها في ذلك قوانين مضادة على غرار قانون ازدراء الأديان.

مصطفى عبيد
كاتب مصري

القاهرة - يكشف بلاغ قضائي اتهم الكاتب المصري خالد منتصر بازدراء الدين الإسلامي، على خلفية انتقاده للشيخ محمد متولي الشعراوي ورفض آرائه وأفكاره المناهضة للعلم، عن أن مدى طريق تجديد الخطاب الديني لا يزال طويلا ومعقدا.

ويرصد المفكّرون تناقضا بين الخطاب الرسمي المؤيد لتجديد الخطاب الديني وبين القوانين التي تقوي الجانب المضاد، على غرار قانون ازدراء الأديان، ويعتبرون أن مثل هذه القوانين تدعم حالة التنمّر السلفي على حساب فتح المجال أمام المفكرين لممارسة دورهم والمشاركة في تدقيق وغربلة الخطاب الديني.

لكن، حتى يتحقق ذلك هناك خطوات أخرى يجب القيام بها، وتتعلق أساسا بموقف الدولة في حد ذاته. واعتبر الباحثون أن الخطاب الرسمي غامض في ما يخص العلمانية، حيث تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى الارتكان للخطاب الديني.

ليست المرة الأولى التي يواجه فيها خالد منتصر نفسه اتهاما بازدراء الدين الإسلامي، فقد سبق توجيه نفس الاتهام عدّة مرات، وكلما دخل في مواجهة فكرية مع الإسلاميين واجه بلاغات تحريضية ضده تتهمه بالإساءة إلى الدين.

ومقدم البلاغ هو أيمن محفوظ، الذي سبق أن قدم بلاغات قضائية ضد قيادات في جماعة الإخوان المسلمين بدعوى زعزعة الاستقرار، ما يزيح الستار عن السلفيين الذين استفادوا في السنوات الأخيرة من تركيز الضوء على الإخوان على حسابهم، رغم أن خطرهم لا يقل عن خطر الإخوان، حيث يتغلغل السلفيون في عمق المجتمع المصري.

تقديس الشعراوي

استند بلاغ الاتهام بازدراء الدين إلى تغريدات لخالد منتصر ذكر فيها أن كثيرا من الناس "تُقدس الشيخ الشعراوي وكأنه صنم، رغم أن الكثير من آراء الرجل تعادي العلم والوطن، والتحضر".

اعتبر مُقدم البلاغ الداعية الشيخ محمد متولي الشعراوي (1911- 1998) رمزا من رموز الإسلام وقال إن وصفه بـ"الصنم" يحمل إساءة له وازدراء للدين الإسلامي.

وردّ خالد منتصر على هذه التهمة في تصريح لـ "العرب" بقوله إنه يعرف مُنذ بدأ مشروعه الفكري المخاطر المنتظرة، ويعي تماما أن هناك سلفية تغلف العقول وتخرج إلى العلن كلما لاحت لها فرصة لممارسة إرهابها تجاه حرية الفكر والرأي الآخر. وتلجأ إلى الاغتيال المادي والمعنوي ضد أنصار الفكر التنويري المضاد لها.

تهم ازدراء الأديان وما يصاحبها من عنف وصل حد الاغتيالات وتفرقة الأزواج، وليس بالأمر الجديد في المجتمع المصري ومؤيدي السلفيين في بعض المجتمعات العربية، لكن الجديد، وفق خالد منتصر، هو أن الفكر السلفي وصل إلى قطاعات كانت على مدى سنوات طويلة مستبعدة من خطر التأثر الشديد بالفكر السلفي الرجعي مثل أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والصحافيين والمحامين.

خالد منتصر

معركة المثقفين الحقيقية فكرية وليست سياسية

ولفت منتصر إلى أنه واجه حملة شرسة من بعض الأطباء بسبب تعليقه على مقطع فيديو سابق للداعية يقول فيه إن أقصى مدة للحمل هي أربع سنوات، وكان من الغريب أن هؤلاء الأطباء نحّوا العلم الذي درسوه في الجامعات جانبا وآمنوا بكلام رجل بعيد عن العلم لأنه صار رمزا للدين.

وأشار إلى أن حالة غضب هيستيرية أصابت جمهور الشعراوي عندما كتب تغريدة تقول "إن الإسلام بُني على خمس ليس من بينها الشعراوي"، ثم ساق فتاوى الداعية التي حرمت فوائد البنوك، وحظرت زراعة الأعضاء أو التبرع بها، ورفضت تهنئة المسيحيين بأعيادهم، وكرهت العمل في السياحة، باعتبارها فتاوى رجعية تعبر عن عقل منغلق، ولا تتناسب مع المدنية الحديثة.

يتلقى منتصر عشرات الآلاف من رسائل التكفير والتهديد كل يوم على صفحته في مواقع التواصل الاجتماعي، لكنه أكد أنه على استعداد لدفع ثمن كلماته التي يعتبرها ضرورية في ظل حالة الانغلاق المتزامنة مع صعود التيارات الدينية في العالم العربي.

وتابع قائلا "إنها قضيتي الأولى. منذ بدأت الكتابة وأنا أتحمّل كافة الإهانات والتهديدات ولا أردّ عليها".

ولفت إلى أن معركة المثقفين الحقيقية هي معركة فكرية وليست سياسية، وكل الذين يطالبون بالديمقراطية من المثقفين يجهلون أن طريق النهضة الأول هو علمنة المجتمع، وفصل الدين عن السياسة تماما، لأن أي انتخابات ديمقراطية حرة في ظل تغلغل الجهل والفقر ستصب في صالح المتاجرين بالدين.

هيمنة السلفية

يؤيد مفكرون وباحثون ما ذهب إليه منتصر، حيث قال حسن حماد، أستاذ الفلسفة بجامعة الزقازيق، شمال القاهرة، لـ"العرب"، إن السلفية المهيمنة على المجتمع المصري لا تغضب حال انتقاد أحد الصحابة مثلما تغضب تجاه أي هجوم على الشعراوي الذي ما زال يحكم الكثير من قيم المجتمع من قبره.

وأكد أن هناك أساتذة جامعات يعتبرون الشعراوي إماما عظيما ورمزا دينيا، رغم خصامه التام مع العلم، ما يؤكد مدى التدهور الذي بلغه نمط التفكير في المجتمع.

وفي تصوره، فإن وجود قوانين تسمح بالحسبة الدينية، ووجود مادة في الدستور المصري تنص صراحة على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع تصبّ في البوتقة ذاتها التي ينطلق منها خطاب الجماعات الإسلامية، وكل هذا كفيل بإرهاب أي مثقف يسعى إلى نقد الخطاب الديني السائد.

كما أوضح المحامي فهمي بهجت، لـ"العرب"، أن المادة رقم 98 من قانون العقوبات المصري تعاقب كل مَن أساء إلى أي من الرموز الدينية، وعلى هذا الأساس فإن اعتبار الشعراوي أو أي داعية ديني رمزا دينيا من عدمه مسألة تترك لتقدير القاضي.

في ذات السياق أشار أشرف منصور، أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة الإسكندرية، إلى أن لجوء البعض إلى الرد على الفكر بالدعاوى القضائية يؤسس لمحاكم تفتيش جديدة.

وقال إن الفكر لا يتم الرد عليه إلا بالفكر، لأنه حتى مع تبرئة المفكر المتهم أو حفظ الدعوى ضده، يخسر معنويا إذ تنال الضجة المثارة من سُمعته الدينية، ما يجعله عرضة للقتل على أيدي إسلاميين جهلاء يتصورون أنهم ينفذون أمرا دينيا بقتل أحد أعداء الدين.

وتعتبر قضية خالد منتصر امتدادا لقضايا أخرى شهدتها مصر على مرّ التاريخ حيث واجه مفكرون وكتاب وأدباء مصريون تهمة ازدراء الأديان. ولن تكون القضية الأخيرة مع تواصل حالة الازدواجية التي تميل كفتها لصالح الفكر المتشدد.

الشعراوي ومحفوظ القداسة من الدين إلى الأدب

سعد القرش
روائي مصري

لا جديد في نوبة قداسة تصون اسم الشيخ محمد متولي الشعراوي، أما أن تضاف إليها قداسة على الضفة الأخرى حيث يوجد نجيب محفوظ، فهذه ليست غيرة، ولكنها نوع غريب من «الإجماع» يبتدعه فقهاء الأدب.

فصل المقال في قضية نزع القداسات هو نجاح ثورة 25 يناير 2011 في نسف أوهام التحريم (بالجيم والحاء)، وتمرير كل الأفكار والأشخاص والمؤسسات عبر بوابة العقل. وهذا التعميم يشمل المؤسسات الدينية والعسكرية والقضائية، وأي كيان أو شخص أيًا كانت درجة مهابته وقداسته.

وإذا حالت الحصانة الروحية والتخويف (الأرق: الإرهاب) بالقانون، الآن، دون الاقتراب من مؤسسة أو شخص، فهي من أمارات «فرفرة» ما قبل النهاية، شيء من «حلاوة الروح». ولعلك رأيت طائرا أطيح رأسه، ولكن جسده من حلاوة الروح يواصل القفز والضرب الهستيري بجناحيه، إلى أن يسكن.

الأخطر من انتقاد رجل دين، بالأحرى: مناقشة اجتهاده المرتبط بسياقه التاريخي وحصيلته المعرفية، هو الخوض في آيات الله. وعلى السلوك الأخير يُردّ بالآية 68 من سورة الأنعام: «فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره».

وفي هذه الآية فصل المقال في مسلسل اللغو، الإلهاء العفوي حينا والمتعمد أحيانا، وعنوانه ما يسمى ازدراء الدين، والمساس بالذات الإلهية، وهدم تراث الأمة. وترفع إحدى هذه الرايات الثلاث كلما أذيع تصريح وكُتبت تغريدة، أو اقترب باحث يتسلح بالمنهج العلمي من تراث فقهي لشيخ، وخصوصا التراث الفاعل الذي يترجم إلى سلوك تتبناه جماعة ما.

ففي عام 2016 قال الصحافي مفيد فوزي في فضائية مصرية إن الشعراوي «مهد الطريق أمام الفكر المتطرف لكي يظهر ويتفشى في المجتمع المصري... خصّب الأرض وحرث الأرض لما جاء بعده». فتقدم ورثة الشعراوي ببلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا، واتهموه بالتطاول على الشعراوي وازدراء الدين الإسلامي.

هدأت نوبة الإلهاء وما تلاها من ارتدادات، إلى أن تساءلت إعلامية شابة، في تغريدة، أين تجد شيخا معتدلا لا يخلط الدين بالسياسة؟ وجاءها ردّ ينصحها بأحاديث الشعراوي في الإنترنت.

إجابة عفوية ترسخ الرجل كظاهرة تلفزيونية، نجحت في تسويقه شعبيا مهارات الأداء اللغوي والجسدي والصوتي، وليست له إضافة فقهية حقيقية، على العكس من فقهاء تركوا تراثا مكتوبا مكانه رفّ المكتبة لا دهاليز يوتيوب.

فأجابت الإعلامية صاحبة السؤال بأنها كانت تستمع إلى الشعراوي، مع جدّها وهي صغيرة، ولما نضجت وأعادت الاستماع إلى أحاديثه لم تصدق، ولم تستوعب «كتر التطرف». فقامت القيامة، وكأن الكعبة تتعرض لعدوان أصحاب الفيل.

وفات المهووسين قول عبدالمطلب بوعي المؤمن «أنا رب الإبل، وللبيت رب يحميه».

واشتعلت المنابر العمومية والشخصية بحرائق جماهير تعوزها فضيلتا قبول الاعتذار وعفّة اللسان، فرفضوا اعتذار الإعلامية التي انهارت قائلة «لو الشيخ الشعراوي عايش كان سامحني»، وزايدوا على القرآن الداعي إلى الإعراض عمّن يخوضون في آيات الله، وتنافسوا في إطلاق الشتائم البذيئة، تأسيا بشيخ مصري تحتضنه تركيا، اسمه وجدي غنيم. ويكفي الاستماع إليه مرة واحدة للنفور من الدين وأهله.

بين موجتيْ تقديس للشعراوي، في 2016 و2019، قالت الدكتورة سيزا قاسم عام 2018 في ندوة عن نجيب محفوظ إنه كان جبانا يخشى انتقاد السلطة والتيارات الإسلامية. تعليق عابر من القاعة لا من المنصة، ورآه البعض صادما، وإن كان هناك شبه «إجماع» على هذا الرأي في ما يخص السلوك المتحفظ لرجل حصّنته أكبر جائزة في العالم، ولكنه لم يجرب أن يزعج السلطة بتصريح يعارض سياساتها غير العادلة.

محفوظ حرّ في مواقفه الشخصية التي لا تنال من تراثه الإبداعي الشاهق. وسيزا قاسم تعرف جيدا منزلة إبداعه، فهي صاحبة أول رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة عنه.

نوقشت الرسالة عام 1977، ونشرت عام 1984 في كتاب «بناء الرواية: دراسة مقارنة في ثلاثية نجيب محفوظ». ولم تتأخر السهام عن استهداف ناقدة كان عليها أن توضح الواضح، وتذكّر بأن رأيها في الرجل لا يمسّ إبداعه المناصر للعلم والعدل والحرية ويناهض الدكتاتورية.

لعل هذه المراوحة (المقصودة؟) بين الشعراوي ومحفوظ ستشغلنا زمنا، فبعد ثورة قداسة تخص الشعراوي في أكتوبر 2019، قامت ثورة محفوظية في بدايات نوفمبر 2019، لقول كاتب مصري في ندوة عن الكتب وصناعة السينما بمعرض الشارقة للكتاب إن روايات لمحفوظ، مثل «السراب»، لا تناسب إيقاع العصر.

سرعان ما وجهت إليه الحِراب.

وأمام هذا الإرهاب، أوضح واعتذر عن خطأ لم يرتكبه. وليس في إبداء الرأي اتهام؛ لأنه مجرد رأي.

في السنوات العشر السابقة على منحه جائزة نوبل (1988)، كان محفوظ بطلا في الصبر على المكاره والكارهين. وصف البعض أعماله الأخيرة بأنها ثرثرة عجائز، وأعلن أحدهم أنه تجاوز محفوظ ويوسف إدريس، وأسمعه البعض سبابا لموافقته على ما يسمى السلام مع العدو الصهيوني.

الصيانة الانفعالية لرمز ربما تدل على تطرف أنصار مذبذبين بين الهشاشة واليقين بأنهم الحق المبين، والمأساة هي انتقال عدوى اليقين من شيعة الشعراوي، إلى حاملي لافتة نجيب محفوظ

وأنقذته جائزة نوبل، وبمضيّ الوقت منحته قداسة تمنع انتقاد أعماله التي صارت ملكا للقارئ، ومن حق الجيل القادم أن يعرض عنها، ويراها غير ملائمة لخلود يريده الفصاميون للنسبي وهو الفكر والإبداع، وينكرونه على تراث الشعراوي الذي أعاد النظر في بعضه.

ذات مرة، جسّد الشعراوي نسبية الآراء وراهنيتها، بموقفه من جمال عبدالناصر. فبعد هزيمة 1967 لم يرقّ قلبه للشهداء والجرحى، ولم يحزنه استيلاء العدو على سيناء والقدس والجولان والضفة الغربية، وشغلته سجدة الشكر.

وقال في نهاية الثمانينات «فرحت أننا لم ننتصر ونحن في أحضان الشيوعية، لأننا لو نُصرنا ونحن في أحضان الشيوعية، لأصبنا بفتنة في ديننا، فربنا نزهنا». وتراجع عام 1995 وزار قبر عبدالناصر، قائلا إنه في الحلم قابل عبدالناصر ومعه طبيب ومهندس تخرجا في الأزهر. وقرأ الفاتحة ترحما عليه.

الأخطر من انتقاد رجل دين، بالأحرى: مناقشة اجتهاده المرتبط بسياقه التاريخي وحصيلته المعرفية، هو الخوض في آيات الله

سئل الشعراوي عن الصوم بلا صلاة، فقال بانفعال إن تارك الصلاة يُسأل «إن كنت منكرا للحكم تقتل حدًا. تبقى كافرا.. وإن كان كسلا، يستتاب ثلاثة أيام، ثم يقتل». فتوى يعيد إنتاجها «دعاة وسطيون»، منهم الحبيب الجفري.

وربما لو طال العمر بالشيخ لأعاد النظر فيها، مع فتاوى بعضها ذو طابع طبي، يفتي فيه أولو العلم وهم الأطباء لا الفقهاء، مثل تحريم التبرع بالأعضاء، واعتباره كفرا بالله، وترك المريض فريسة للموت. وبعضها يمسّ مواطنين تصادف أنهم من أهل الكتاب رأى الشعراوي أن يدفعوا الجزية، وألا نحبهم. وبعضها ذو طابع سياسي وبطله الشعراوي وهو وزير للأوقاف وشؤون الأزهر، إذ رفض فكرة انتقاد السادات بعد زيارته القدس «لو أن الأمر بيدي لجعلت الرئيس المؤمن محمد أنور السادت في مقام الذي لا يُسأل عمّا يفعل»، فهل كان يعبر عن رأي سياسي شخصي نسبي، أم حكم ديني إلهي مطلق؟

لا تقتصر شيعة الشعراوي على جماهير استهدفها بأدائه الساحر الفصيح في عاميته، وإنما تشمل أساتذة جامعيين، منهم عبدالمنعم فؤاد، أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، الذي كتب في صحيفة «الأخبار»، في 4 ديسمبر 2016، بهذا اليقين «لا يختلف اثنان في الاعتراف بكونه نموذجا فريدا لا مثيل له في القرن العشرين لعالم رباني، ومفكر، وفيلسوف، ومفسر، وفقيه، وطبيب نفسي، وأستاذ علم اجتماع، ومرجع لشباب الأمة في الوطنية... مولانا فضيلة الشيخ الشعراوي... إمام الدعاة.. ابن المنهج الوسطي.. إمام المعتدلين».

الصيانة الانفعالية لرمز ربما تدلّ على تطرّف أنصار مذبذبين بين الهشاشة واليقين بأنهم الحق المبين. والمأساة هي انتقال عدوى اليقين من شيعة الشعراوي، إلى حاملي لافتة نجيب محفوظ.